

النفط يرتفع بعد أسبوع مضطرب وسط تطمينات سعودية بشأن الإنتاج

رئيس رابطة البترول اليابانية يؤكد تحميل شحنات أكتوبر من أرامكو



ماوريسيو ماركسي



تاكاشي تسوكيوكا

ارتفعت أسعار النفط في المعاملات الآسيوية أمس الخميس بعد اضطراب لإسبوع، لتهدأ الأسواق بفضل تعهد السعودية باستعادة الإنتاج الكامل بنهاية سبتمبر في المنشآت التي أعطبها هجمات بطائرات مسيرة وصورايرخ مطلع الأسبوع.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات إلى 63.68 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:07 بتوقيت جرينتش في حين تقدم الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 14 سنتا إلى 58.25 دولار للبرميل.

يأتي انحصار المخاوف، بعد قفز 14.6 بالمئة في أسبوع برنت - الأكبر بالنسبة المؤوية في يوم واحد لعقد الخام منذ 1988 على الأقل - عقب إعلان السعودية جدولاً زمنياً للتشغيل الكامل، وقولها إنها استطاعت العودة بإمدادات العملاء إلى مستويات ما قبل الهجمات عن طريق السحب من مخزوناتها النفطية.

تقول السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إن الهجوم الذي شل موقعين نفطيين لها كان "بعدم لا يمكن دحضه" من منافستها الإقليمية للدولد إيران.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن هناك خيارات عديدة آخرها الحرب مضيفا أنه أمر الخزانة الأمريكية "بتكثيف شديد للعقوبات المفروضة على طهران، وتنفي إيران ضلوعها في الهجوم".

وقال مايكل مكار في، كبير محللي الأسواق

السعودية. وقال الإعلان الذي أصدرته أمانة الطاقة إن الحكومة سترفع أيضا سعر برميل النفط بنسبة 5.58 في المئة.

ويأتي الإعلان كتعديل لتجميد لأسعار الوقود لمدة 90 يوما أعلنه الرئيس ماوريسيو ماركسي في أغسطس في مسعى لحماية المستهلكين الذين تضرروا بأشده من هبوط حاد في قيمة العملة المحلية (البيزو) في أعقاب

ضخمة جدا. وأضافت أن بضع ناقلات أيضا اضطرت للتحميل بشحنات من الخام العربي المتوسط أو الثقيل بدلا من الخام العربي الخفيف.

وقالت الأرجنتين إنها سترفع أسعار الوقود بنسبة 4 في المئة بسبب تقلبات الأسعار في سوق النفط الدولية بعد الهجمات التي شنت في مطلع الأسبوع على منشآت نفطية في

الذي سي.إم.سي ماركس في سيدني، "الأسعار قد تكون عثرت على نقطة توازن لبعض الوقت". وأضاف أن تعافيا سريعا في إنتاج النفط السعودي سيؤكد أن التعتلات كان مؤقتا. وتقدر شركة كايروس لتحليلات النفط أن السعودية فقدت نحو 3.4 مليون برميل يوميا من الإنتاج بعد تراجع مخزونات الخام حوالي عشرة ملايين برميل في 16 سبتمبر مقارنة مع مستويات ما قبل الهجمات.

وعلى الرغم من هذا، قال مدير وكالة الطاقة الدولية إنه لا يرى حاجة إلى الإفراج عن مخزونات الطوارئ لأن الأسواق تتلقى إمدادات جيدة.

وقال تاكاشي تسوكيوكا رئيس رابطة البترول اليابانية إن مدير الوحدة اليابانية التابعة لشركة أرامكو السعودية أكد للرابطة أنها ستغف عقود الإمداد المبرمة مع العملاء اليابانيين، مؤكدا تحميل جميع شحنات أكتوبر المتعهد بها.

وأضاف تسوكيوكا، الذي يشغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة شركة إيديميتسو سوان، خلال مؤتمر صحفي أن مدير العمليات المحلية لأرامكو زار الرابطة.

وقالت شركة كبلر التي ترصد تدفقات النفط إن صادرات النفط الخام من السعودية استقرت عند حوالي 6.5 مليون برميل على مدار الأيام الثلاثة المنتهية في الثامن عشر من سبتمبر، في أعقاب هجمات على منشآت نفطية في المملكة

إندونيسيا: أبوظبي قدمت عرضاً استثمارياً لا تقل عن مليار دولار



لوهوت بانجياتان

قال وزير إندونيسيا أمس الخميس إن بلده تدرس مقترحات استثمارية من صندوق الفروة السيادي بأبوظبي لا تقل قيمتها عن مليار دولار.

وقال وزير تنسيق الشؤون البحرية لوهوت بانجياتان في بيان إن الاقتراحات تطرح تصورياً لاستثمارات جهاز أبوظبي للاستثمار في أكبر اقتصاد بمنطقة جنوب شرق آسيا.

ويتضمن أحد هذين التصورين استثمار الصندوق نحو مليار دولار مباشرة في مشروعات عقارية تشمل مناطق سياحية.

أما الخيار الآخر فيتمثل في أن تنشئ جاكارتا صندوقاً جديداً للفروة السيادية يصبح وعاء للأموال المتدفقة من الحكومات الأجنبية المختلفة، ويمكن أن تساهم فيه الإمارات العربية المتحدة بما يصل إلى عشرة مليارات دولار على مراحل لتمويل البنية التحتية أو غيرها من الاستثمارات.

وقال الوزير، الذي يقوم بزيارة رسمية للعاصمة الإماراتية "ستزور الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا في الشهر المقبل للاجتماع مع وزارة المالية وشركة بي.تي.إس.آي. مناقشة الخطة والقواعد والقوانين اللازمة لدعم تأسيس صندوق الفروة السيادي".

وبي.تي.إس.آي، أو سارانما مالتي انفرستراكتور، هي شركة لتمويل البنية التحتية تملكها الدولة.

وقال الوزير إن مستثمرين من الإمارات، لم يذكر أسماءهم، اتفقا على الاستثمار في مساحة 100 ألف هكتار في مقاطعة كاليمانتان الوسطى.

كما دعت أبوظبي الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو لزيارة الإمارات في يناير كانون الثاني 2020 لمتابعة التزامات بقيمة 9.7 مليار دولار جرى التوقيع عليها خلال زيارة ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان للعاصمة الإندونيسية في يوليو.

القvisي: منحنا 2420 رخصة خلال 5 سنوات

السعودية تمنح 792 رخصة استثمار أجنبي هذا العام



ماجد القصبي

أكد وزير التجارة والاستثمار السعودي الدكتور ماجد القصبي أن المملكة تشهد نقلة نوعية في استقطاب المستثمرين، حيث بلغ إجمالي الرخص الممنوحة خلال 5 سنوات 2,420 رخصة، وأوضح القصبي خلال مشاركته اليوم الأربعاء في الجلسة الحوارية ضمن أعمال مؤتمر يوروموني السعودية 2019 الذي تنظمه مؤسسة يوروموني العالمية بالشراكة مع وزارة المالية في مدينة الرياض، أن الرخص الممنوحة في 2015 بلغت 259 رخصة، وخلال 2019 تم منح 792 رخصة للاستثمار الأجنبي.

وأفاد أن المملكة قامت بإصلاحات شاملة لتحسين قطاع الأعمال، مما أسهم في زيادة عدد المؤسسات التجارية المسجلة لدى وزارة التجارة والاستثمار بنسبة 60% في السنوات الأربع الأخيرة، لتصل إلى مليون و27 ألف مؤسسة، مقارنة بـ 650 ألف مؤسسة خلال عام 2015.

وقال القصبي: «عمدت المملكة إلى العمل في عدة مسارات تهدف جميعها إلى إيجاد بيئة مشجعة للمستثمرين الأجانب، من خلال إعادة الهيكلة الحكومية، ومكافحة البيروقراطية، إضافة إلى تحسين الإجراءات وتحديثها، وإعداد التشريعات التي تسهم في تحفيز المستثمرين، ونعمل حالياً على تطوير نظام خاص للشركات المهنية، ونظام الامتياز التجاري، وفتح قطاعات اقتصادية جديدة، كقطاع المعادن، وقطاع الترفيه والثقافة».

وبيّن أن رؤية المملكة 2030 خلقت قطاعات جديدة للاستثمار ومنحت المستثمرين فرصة

الذهب يستقر وسط ضبابية في توقعات السياسة النقدية الأميركية

وتقلص السوق توقعاتها لبضع تخفيضات جديدة في الأشهر المقبلة".

ويقلل خفض أسعار الفائدة تكلفة الفرصة البديلة لحائزي الذهب الذي لا يدر عائداً، ويؤثر سلباً على الدولار.

التصويت أشار بعض اللقبق بشأن توقعات مسار السياسة النقدية في المستقبل.

وقالت ماجريت بانج يان، محللة الأسواق لدى سي.إم.سي ماركس "يشعر المتعاملون بخيبة أمل تجاه تفرع مسار تخفيضات الفائدة في المستقبل،

وخفض المركزي الأمريكي أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا العام بموافقة سبعة أعضاء ورفض ثلاثة في تصويت أجري، لكنه استبعد مزيداً من التخفيضات في ظل استمرار قوة سوق العمل.

كان الخفض متوقعا على نطاق واسع، لكن انقسام

استقرت أسعار الذهب دون تغير يذكر أمس الخميس بعد هبوط حاد في الجلسة السابقة، مع توخي المستثمرين الحذر في ظل عدم وضوح مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

مصر تحافظ على صدارة إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية

وتشير التقارير والبيانات الرسمية، إلى أن القرارات الإصلاحية التي أعلنتها الحكومة المصرية خلال الفترات الماضية، ساهمت في أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، حيث زاد إجمالي الاستثمارات الخاصة بنسبة 47% مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 15%.

وتهدف مصر إلى زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 11 مليار دولار خلال العام المالي 2018 / 2019 والصعود التدريجي إلى نحو 20 مليار دولار خلال العام المالي 2021 / 2022.

وتشير بيانات وزارة المالية في الحكومة المصرية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر سيزيد بنسبة 5.8% خلال السنة المالية الحالية، مقارنة بنحو 5.3% خلال العام المالي 2017 / 2018.

والخطوات لجذب الاستثمارات الخارجية وتحفيز النمو، تعد أيضاً أسباباً رئيسية لجعل مصر وجهة جاذبة للاستثمار.

وأشارت إلى الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي، وزيادة اتفاقيات التجارة، والإصلاحات الداعمة لمجتمع الأعمال، كاملةً وأصحة للخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة.

ونجحت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج إصلاحات تستهدف رفع معدلات النمو وتقليص العجز الكلي تحت إشراف مؤسسات دولية، حيث كانت البداية بتعويض الجنيه المصري مقابل الدولار وتحرير سوق الصرف بشكل كامل في بداية نوفمبر من العام 2016، وأعقب ذلك مجموعة من القرارات التي ساهمت في تقليص الدعم الذي كان يستحوذ على جزء كبير من الموازنة العامة في السابق.

للعام الثالث على التوالي، تصدرت مصر قائمة الدول الأكثر جذباً للاستثمار في أفريقيا، وفقاً للقائمة التي أعدها بنك راند ميرشانتز بنجوب أفريقيا في تقرير الاستثمار في 2020، والمقرر إصداره كاملاً في يناير المقبل.

وقالت خبيرة استراتيجيات الاقتصاد الكلي الأفريقي لدى البنك، سيلبيست فوكوير، إن «مصر قطعت خطوات كبيرة في تغيير بيئة أعمالها، وتحسين وضع الاستثمار الخارجي في السوق وتنمية صناعاتها الخاصة».

وأوضحت أن معدل النمو الاقتصادي في مصر من المتوقع أن يصل إلى نحو 5.3% خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يزيد كثيراً عن المتوسط في بقية دول أفريقيا والمتوقع أن يبلغ 4%.

وتذكرت أن الإصلاحات الهيكلية والتي تشمل تخفيض قيمة العملة في العام 2016، والتغييرات في بيئة الأعمال،

أسهم أوروبا ترتفع والبنوك تقود المكاسب



خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية للمرة الثانية هذا العام في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع بهدف دعم نمو اقتصادي مستمر منذ عشر سنوات، لكنه قدم إشارات متباينة بشأن خطوته القادمة.

وسنح البنك المركزي أيضا الفجوة بين الفائدة التي يدفعها للبنوك على فائض الاحتياطيات والحد الأعلى لنطاق سياسته لأسعار الفائدة، وهي خطوة اتخذها لتهدئة مشاكل في أسواق المال دفعت بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك للتدخل في السوق هذا الأسبوع.

وبتخفيضها سعر الإقراض القياسي لليلة واحدة إلى نطاق من 1.75 بالمئة إلى 2.00 بالمئة في

ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس الخميس، مدعومة بصعود قطاع البنوك بعدما خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة لكنه وضع معايير أعلى لمزيد من التخفيضات.

وارتفع مؤشر قطاع البنوك الأوروبي 1.1 بالمئة، محققاً أكبر المكاسب بين القطاعات الرئيسية.

وزاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.2 بالمئة مع تفوق بورصتي ميلانو ومديري الزاخترين بأسهم البنوك.

وانخفض المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 0.1 بالمئة قبيل إعلان بيان السياسة النقدية لبنك إنجلترا المركزي في الساعة 11:00 بتوقيت جرينتش، حيث من المتوقع أن يبقى على أسعار الفائدة دون تغيير.

وكان سهم وارتيسلا الأسوأ أداءً على ستوكس 600 بعد خفض بنك إن.إتش.إس.بي.سي السعر المستهدف له بعدما أصدرت المجموعة الهندسية الفنلندية تحذيراً بشأن أرباح 2019.



ارتفعت الأسهم اليابانية إلى قرب ذروتها هذا العام أمس الخميس، وقادت الأسهم التي يحركها الطلب المحلي مكاسب السوق بعدما خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة مما ساهم في تعزيز الإقبال على المخاطرة.

وصعد المؤشر نيكى 1.34 بالمئة إلى 22255.56 نقطة، ليقترب من أعلى مستوياته منذ بداية العام البالغ 22362 نقطة الذي بلغه في أواخر أغسطس، وأغلق المؤشر مرتفعاً 0.38 بالمئة إلى 22044.45 نقطة.

وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 1.24 بالمئة إلى 1626.52 نقطة، مقترفاً من ذروة 17 أغسطس البالغة 1633.96 نقطة، وأغلق المؤشر مرتفعاً 0.56 بالمئة إلى 1615.66 نقطة.

وتقلصت مكاسب السوق بعدما أبقى بنك اليابان المركزي على سياسته دون تغيير، وهو قرار كان متوقفاً على نطاق واسع لكنه يظل مخيباً لآمال بعض المتعاملين الذين راهنوا على ارتفاع البنك أثر مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) والمركزي الأوروبي في التيسير.

وخفض المركزي الأمريكي أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا العام، لكنه استبعد مزيداً من التخفيضات في ظل استمرار قوة سوق العمل، وارتفعت أسهم ريكوت هولدنج 3.1 بالمئة في حين زاد سهم ميتسوبيشي 1.65 بالمئة.

أسهم اليابان تقفز قرب ذروة 2019

ارتفعت الأسهم اليابانية إلى قرب ذروتها هذا العام أمس الخميس، وقادت الأسهم التي يحركها الطلب المحلي مكاسب السوق بعدما خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة مما ساهم في تعزيز الإقبال على المخاطرة.

وصعد المؤشر نيكى 1.34 بالمئة إلى 22255.56 نقطة، ليقترب من أعلى مستوياته منذ بداية العام البالغ 22362 نقطة الذي بلغه في أواخر أغسطس، وأغلق المؤشر مرتفعاً 0.38 بالمئة إلى 22044.45 نقطة.

وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 1.24 بالمئة إلى 1626.52 نقطة، مقترفاً من ذروة 17 أغسطس البالغة 1633.96 نقطة، وأغلق المؤشر مرتفعاً 0.56 بالمئة إلى 1615.66 نقطة.

وتقلصت مكاسب السوق بعدما أبقى بنك اليابان المركزي على سياسته دون تغيير، وهو قرار كان متوقفاً على نطاق واسع لكنه يظل مخيباً لآمال بعض المتعاملين الذين راهنوا على ارتفاع البنك أثر مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) والمركزي الأوروبي في التيسير.

وخفض المركزي الأمريكي أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا العام، لكنه استبعد مزيداً من التخفيضات في ظل استمرار قوة سوق العمل، وارتفعت أسهم ريكوت هولدنج 3.1 بالمئة في حين زاد سهم ميتسوبيشي 1.65 بالمئة.